المسؤولية الجنائية
للمنظمات غير الحكومية غير المرخصة
(دراسة مقارنة)

تأليف

مدرس القانون الجنائي

أسيل عمر مسلم سلمان الخالد

كلية القانون - جامعة البصرة

المركز العربي للنشر والتوزيع

نقابة الأجداد

جميع حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أم الإليكترونية أم الميكانيكية بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي أو التسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها - دون إذن خطي من الناشر

رقم الإيداع

2019/9486

ISBN 978-977-841-070-9

جمهورية مصر العربية

القاهرة - شبرا - 3 شارع ترعة النصراني أمام مسجد التقوى - منطي - شبرا الخيمة

00(20) 1282441890

00(20) 233518784

yasser261098@gmail.

www. ACBOOkZONE.COM

مقدمة

تمثل المنظمات غير الحكومية واحدة من أهم المؤسسات المدنية في الأنظمة الديمقراطية الحديثة بوصفها قناة مهمة وإحدى آليات المشاركة في الحياة المدنية التي أضحت سمة من سمات العصر الحديث، وذلك نظراً لما تطلع به من دور مهم في تعبئة الطاقات البشرية لخدمة الصالح العام والعمل على ترسيخ الثقافة الديمقراطية من خلال ما تتبناه من أنشطة تعمل على توسيع قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة وتحقيق الاندماج والتعاون بين أفراد تجمعهم الرغبة المشتركة في خدمة المجتمع، الأمر الذي دعا أنّ تتبنى الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية لحرية تأسيسها.

ولا شك أنّ إخضاع حرية تأسيس المنظمات غير الحكومية والانضمام إليها يدور بين الضبط والتنظيم وبين التقييد إلا أنّ ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال عدم تنظيم هذه الممارسة تشريعياً وذلك كله مشروط بعدم انحراف المشرع عن الغاية التي قصدها الدستور وهي كفالة هذه الحرية.

وهكذا فإنّ حرية تأسيس المنظمات غير الحكومية والانضمام إليها تثير الحاجة الماسة إلى وضع معيار عادل ودقيق للتوفيق بين مصلحتين متعارضتين تتصل أولاهما بحق الأفراد في إنشاء تنظيمات مدنية للدفاع عن مصالحهم، في

حين تتصل المصلحة الثانية بحق الدولة والمجتمع في الدفاع عن كيانيهما اللذين قد ينالهما العدوان إذ ما تبنّت هذه التنظيمات آراءً أو أفكاراً مخالفة للنظام العام أو اتبعت وسائل تتعارض مع القوانين.

أولاً، أهمية الدراسة

يُعدُّ حفظ النظام العام واحداً من أهم المقاصد التي تسعى إلى ضمانها السلطة الإدارية عن طريق مراقبة النشاط الفردي وتنظيمه، ولذلك وجدت قوانين المنظمات غير الحكومية لتنظيم ممارسة حرية تأسيس المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن احتواء هذه القوانين على الشروط الموضوعية والإجرائية المفترض توافرها لتأسيس المنظمات غير الحكومية لحماية أمن الدولة وسلامتها من الأخطار الجسيمة التي يمكن أن تنتج عن وجود منظمات غير مرخصة قانوناً.

لذا وجدنا أنّه من المفيد الخوض في موضوع المسؤولية الجنائية للمنظمات غير الحكومية غير المرخصة خاصة بعد صدور قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12 لسنة 2010م) لما يحتويه هذا القانون من مكامن قصور لا تلبي حاجات المجتمع العراقي الديمقراطي، إضافة إلى التعرف على مواطن القوة والضعف في هذا القانون للعمل على تعزيز القوي منها، والدعوة إلى اصلاح الضعيف.

كما تكمن أهمية دراسة المسؤولية الجنائية للمنظمات غير الحكومية غير المرخصة في التحولات الجذرية التي حصلت في المجتمع العراقي الأمر الذي أدى إلى حراك مدني واسع في الساحة العراقية تمثل في المنظمات غير الحكومية سواء كانت عراقية الجنسية أو أجنبية وذلك ناتج عن أهمية العراق على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والاستراتيجي إذ أنّ حداثة الممارسة الديمقراطية لهذا الحق لا تخلو من قصور هنا وهناك سواء كان على مستوى إجراءات التنظيم أم على مستوى الجزاء، إلا إنّها لا بدّ وأنْ تخلو من الممارسات التي يمتد تأثيرها إلى مصالح

جديرة بالحماية والرعاية وهي مصلحة الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي، إذ أنّ الكثير من أنشطة هذه المنظمات أنشطة غير قانونية، لأنها غير مرخصة من الجهات الحكومية التي أُنيطت بها مهمة منح التراخيص الأمر الذي يهدد بخطر بالغ على المجتمع العراقي على الرغم من وجود نصوص قانونية في قانون العقوبات العراقي تجرم النشاط المدني غير المرخص ووجود قانون المنظمات غير الحكومية العراقي الذي ينظم نشاط المنظمات غير الحكومية ومنحها التراخيص وللأسباب المتقدمة، التي رأيناها جديرة بالدراسة اخترنا موضوع المسؤولية الجنائية للمنظمات غير الحكومية غير المرخصة ليكون محلاً لهذه الدراسة.

ثانياً، مشكلة الدراسة

على الرغم من الأهمية البالغة للمنظمات غير الحكومية في التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية المجتمعية وكفالة الدساتير لحق تكوينها وتعزيزها بما يخدم قيم الديمقراطية والتوجه السلمي فإن مشكلة الدراسة تتلخص في الآتي: -

- غياب التقييم العلمي والعملي عن نشاط المنظمات غير الحكومية المتزايدة بشكل مضطرد في العراق بعد التغيير السياسي الحاصل أي في ظل دستور جمهورية العراق لسنة 2005م النافذ.

- هذا الأمر يجري في ظل غياب قانون جزائي خاص يجرم النشاطات المحظورة (المدنية غير المرخصة) في حين أنّ سياسة المشرع في التجريم والعقاب لتأسيس وممارسة نشاطات المنظمات غير الحكومية لا زالت قائمة بالاستناد إلى قانون العقوبات العراقي رقم (111 لسنة 1969م) أي الصادر في ظل دستور 1968م المُلغى على الرغم من التغيير الجذري للفكرة التي أعتنقها المشرع في ظل دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ.

الأمر الذي يترتب عليه عدم توافق أو تناقض الأمرين إي إطلاق حرية التأسيس وممارسة النشاط للمنظمات غير الحكومية وضعف أو غياب التقييم والرقابة الحكومية مع الأمر الأخر وهو غياب تشريع جزائي خاص يتوائم مع فلسفة دستور جمهورية العراق لسنة 2005م النافذ.

مما يدعو إلى انسجام سياسة المشرع الجزائي المتعلقة بهذا الأمر مع فلسفة المشرع الدستوري وصولاً إلى حماية جنائية رصينة للأمن الاجتماعي.

الأمر الذي يدعو إلى تسليط الضوء على المسؤولية الجنائية للمنظمات غير الحكومية غير المرخصة وجوداً ونطاقاً وعدماً بالاستناد إلى إحكام قانون العقوبات العراقي رقم (111 لسنة 1969م) بوصفه القانون النافذ وكذلك ما تضمنه قانون المنظمات غير الحكومية العراقي رقم (12 لسنة 2010م) على الرغم من خلوه من الجزاءات الجنائية.

ثالثاً، منهج الدراسة

ارتأينا الخوض في المسؤولية الجنائية للمنظمات غير الحكومية غير المرخصة بالاعتماد على منهج البحث التحليلي المقارن، الأمر الذي يمنح الدراسة الطابع الجنائي فقهاً وتطبيقاً وذلك بتناول المسؤولية الجنائية للمنظمات غير الحكومية غير المرخصة من خلال تناول النصوص الخاصة لكل من مصر ولبنان وفرنسا، فضلاً عن القوانين العراقية تحليلاً وتأصيلاً ونقداً، ابتداءً من النصوص الجزائية الخاصة بحرية تأسيس المنظمات غير الحكومية، ومروراً بقوانين العقوبات، التي أشارت إلى تجريم الأفعال الناتجة عن المنظمات غير الحكومية غير المرخصة مع بيان موقف القوانين المذكورة من تلك الحالات.

رابعاً، خطة الدراسة

بغية الإحاطة بموضوع الدراسة من جميع جوانبه فقد آثرنا أنّ نقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول يعقبهم خاتمة تمثل تدويناً لأهم النتائج التي توصلنا إليها والتوصيات التي خرجنا بها ووفقاً للخطة الآتية: -

خصصنا الفصل الأول لبحث مفهوم المنظمات غير الحكومية وفي مبحثين أولهما تحت عنوان التعريف بالمنظمة غير الحكومية وثانيهما بعنوان أنواع المنظمات غير الحكومية وتمييزها عمّا يشتبه بها.

وإذ أنّ الدراسة تكتمل بتوضيح الإحكام الخاصة لكل جريمة من الجرائم الناشئة عن المنظمات غير الحكومية غير المرخصة على حدة فقد جاء الفصل الثاني تحت عنوان النماذج القانونية لجرائم المنظمات غير الحكومية غير المرخصة وبمبحثين أولهما مخصص لبحث الجرائم الناشئة عن المنظمات غير الحكومية المناهضة للدولة وثانيهما للجرائم الناشئة عن المنظمات غير الحكومية السرية والدولية غير المرخصة.

أما الفصل الثالث فخصصناه لبحث أساس المسؤولية القانونية للمنظمات غير الحكومية غير المرخصة والآثار المترتبة عليها وذلك في مبحثين أولهما تحت عنوان أساس المسؤولية القانونية للمنظمات غير الحكومية غير المرخصة وثانيهما بعنوان الآثار المترتبة على قيام المسؤولية القانونية للمنظمات غير الحكومية غير المرخصة.

ثم ختمنا الدراسة ببيان أهم النتائج والتوصيات التي من شأنها أن تحافظ على أمن وسلامة المجتمع وتحقيق التنظيم السليم لحرية تأسيس المنظمات غير الحكومية وممارسة الديمقراطية الحقة.